

النص القرآني وعلماء المالكية الافارقة الى منتصف القرن 5 هـ / 11 م

نجم الدين الهنتاتي*

مثل ظهور القرآن ثورة في تاريخ الفكر العربي . فقد طبع الثقافة العربية الاسلامية على امتداد قرون . برز ذلك بصفة جلية على مستوى البحوث الدينية . فقد اتفق الائمة على جعل القرآن أصلاً أوّل لكل حكم شرعي ، وسخروا السنة لتفسيره . الا أن منزلة السنة أخذت في التنامي شيئاً فشيئاً الى أن أصبحت تعادل أحياناً القرآن في المرتبة . وتنامي قيمة السنة بالنظر الى القرآن لم يكن محل رضى كل الائمة فساهم في اختلافهم . دعم ذلك الاختلاف ، اعتمادهم على أصول أضافوها ، أخذ بها هذا ورفضها ذاك . كل هذا ساهم في نشأة المذاهب الفقهية . ومن بين تلك المذاهب نذكر المذهب المالكي ، الذي سيطر بإفريقية منذ منتصف القرن 3 هـ / 9 م .

فقد أكد مالك بن أنس (ت 179/795) تعظيم القرآن وتكريمه . نهى عن ترجمته في حين أن أبا حنيفة سمح بترجمة بعض الآيات منه عند الصلاة . كره أن يكتب القرآن اسداداً واسباعاً ، حتى لا يفرقوا ما جمع الله ⁽¹⁾ . الح على اعراب القرآن عند قراءته معتمداً في ذلك على حديث نبوي نعتة الاصبهاني بالغريب ⁽²⁾ . اجاز تحلية المصحف وتفضيذه ، وقد أخرج لتلاميذه مصحفاً "حليته فضة وأغشيته من كسوة الكعبة" ⁽³⁾ .

الا أن تعظيم مالك للقرآن لم يصل حد المبالغة . فقد نهى ان يوضع المصحف في القبلة ليصلى اليه ⁽⁴⁾ . ولم يكن من المكثرين في قراءة القرآن ⁽⁵⁾ ربما اذا استثنينا ليلة الجمعة وليلة دخول الشهر

* الأستاذ نجم الدين الهنتاتي : أستاذ بالمعهد الأعلى للحضارة الإسلامية - جامعة الزيتونة - تونس
(1) ابن رشد : البيان والتحصيل ، تحقيق محمد حجي ، بيروت دار الغرب الإسلامي ، 1406/1986 ، 148/18
(2) الاصبهاني : حلية الاولياء ، بيروت دار الكتاب العربي ، 1387/1967 ، ط 2 ، 349/6
(3) ابن رشد : 275/18 ، 33/17
(4) ابن رشد : ن.م 625/17
(5) هذا ان صح ما سمع عن ابن المبارك (الاصبهاني : ن.م. 330/6)

الجديد⁽¹⁾. وقلة القراءة لدى مالك ربما تعود الى تأثره بعبد الله بن عمر⁽²⁾، وربما تعود ايضا الى كثرة اشتغاله بالحديث. فقد أكدت المصادر شدة تعظيمه للحديث⁽³⁾، لمقابلته في هذا الشأن بأبي حنيفة. الا أن أبا حنيفة وبالنظر الى علاقته بالقرآن، "كان اذا دخل بيته يكون شغله المصحف وقراءة القرآن"⁽⁴⁾. الا يعني هذا أن أبا حنيفة كان أكثر قراءة للقرآن وربما أكثر عناية به مما هو عليه بالنسبة لمالك؟ انطلاقا من روايتي موطأ مالك، استنتجنا تطورا في موقف مالك من القرآن. فإن كانت المسائل الخاصة بالقرآن في رواية الشيباني -وهي الأقدم- تحتل حيزا محدودا جدا، فإنها في رواية الليثي تحتل بابا شبه مستقل، تعرض فيه مالك لأسباب نزول بعض السور، والح فيه على الأكتاف من ذكر الله⁽⁵⁾.

والمعلوم أن الليثي أخذ الموطأ عن مالك في السنة التي توفي فيها هذا الأخير أي سنة 179/795. فكاننا بمالك تدارك في أخريات عمره امكانية ما بدا عليه من خلال رواية الشيباني للموطأ من قلة العناية بالقرآن. لاحظنا تلك الظاهرة ايضا بالنسبة لتعامله مع الرأي. فقد ندم في أخريات عمره على تقديم رايه في بعض الفتاوى على بعض الأحاديث الصحيحة. بل انه قدم رأيه أحيانا حتى على بعض الآيات الصريحة مثلا ما يتعلق بمسألة الشاهد ويمين، ومسألة معاملة أسرى الحرب⁽⁶⁾.

هل ساند علماء المالكية الافارقة الى منتصف القرن 11/5 مالكا في هذا المنحى؟ أم أنهم عادوا للتقيد أكثر بحرفية النص القرآني؟ ثم كيف تعاملوا مع النص قراءة وتفسيرا؟ وما هي منزلته في مؤلفاتهم الفقهية؟

منزلة النص القرآني في المؤلفات الفقهية :

يبدو أن سحنون بن سعيد (ت 854/240) لم يول القرآن عناية خاصة في المدونة. فالمسائل التي طرحها على ابن القاسم حول القرآن تتميز بالندرة مقارنة مع حجم المدونة، ومقارنة مع ماورد في موطأ الليثي. أما بالنسبة لاستعمال القرآن كاصل لاستنباط الأحكام، أو حتى كشاهد لتأكيد مسألة، فقد تميز كذلك بالندرة⁽⁷⁾. وعندما اعترض أهل القيروان على أسد بن الفرات اثر دخوله عليهم بالمدونة، قالوا

(1) السيوطي جلال الدين: تزيين الممالك في مناقب الامام مالك، المطبعة الخيرية، 1325/1907 ط1، 15، اما الزواوي (مناقب مالك، المطبعة الخيرية 1325/1907 ط1، 33) فقد نقل ان اخت مالك مثلت عما يشغل مالكا داخل بيته، فقالت: "المصحف والتلاوة"
(2) المالكي: كتاب رياض النفوس، تحقيق بشير البكوش، بيروت دار الغرب الاسلامي، 1983، 1/62
(3) انظر مقالنا "مدرسة الحديث وعلاقتها بمدرسة الفقه الكراسيات التونسية، الأعداد 159-160، الثلاثة اشهر الاولى والثانية لسنة 1992، 174.

(4) الشعراني عبد الوهاب: الطبقات الكبرى، القاهرة، مكتبة محمد علي صبيح 1/45-46.

(5) انظر موطأ مالك بن انس، رواية يحيى بن يحيى الليثي، اعداد احمد راتب عرموش، بيروت 1984 ط8، 134-141

(6) انظر رسالة الليث بن سعد الى مالك بن أنس، في اعلام الموقعين لابن قيم الجوزية، تحقيق محمد محتي الدين عبد الحميد، بيروت 1407/1987، 3/10094، وانظر مقالنا "الجهاد بين النظرية والواقع لدى علماء المالكية خلال العهدين الأغلبي والفاطمي" مجلة الاداب العربية، السداسي الاول 1997، 14.

(7) كنموذج عدنا الى باب الجهاد من المدونة (ط. محمد ساسي المغربي، مصر (1323/1905)، لم تذكر فيه الايات الا خمس رغم انه يغطي خمسين صفحة منها. اما باب الجهاد في النوادر والزيادات (مخطوط رقم 5728، المكتبة الوطنية تونس ج 1) فقد افتتحه ابن ابي زيد القيرواني باحاديث واثار واقوال لمالك مع ذكر محدود لبعض الآيات.

له: "ترك الآثار وما عليه السلف"، ولم يعترضوا عليه فيما يخص غياب أو قلة الآيات القرآنية بها⁽¹⁾. فالتعطش إلى الحديث والآثار -إلى جانب الفتاوى- انذاك لديهم كان أشد من تعطشهم إلى النص القرآني، بما أن هذا الأخير متداول لديهم ومعروف. وعندما أصلح سحنون المدونة بمعية ابن القاسم، زودها بأحاديث وآثار أساسا، لا سيما في أجزائها الأولى.

وإن أخذ الموطأ شكل كتاب حديث، على الأقل في ظاهره، نتيجة لكثرة الأحاديث فيه، فإن المدونة ظهرت كموسوعة فقهية تم التركيز فيها على المسائل. ألا يعني هذا أن سحنون قدم الرأي الذي خرجنا به من رواية الشيباني للموطأ حول القرآن ونسبناه لمالك؟ نرجح هذا، فكأننا بالنص القرآني في المدونة تم تجاوزه لاقتفاء ما خرج "من دماغ مالك"⁽²⁾.

إن كانت الآيات القرآنية محدودة الأهمية في تلك الموسوعة الفقهية العظيمة، كيف سيكون الأمر بالنسبة لتلك المختصرات الفقهية التي كلف علماء المالكية بتأليفها؟

فلئن ذكرت فيها بعض الآيات، فلا يذكر إلا جزء من الآية ويهدف الإحالة عليها لا غير، وكان القرآن هناك طرف لا يتسع المجال لذكره. ألف علماء المالكية كذلك موسوعات فقهية، ووضعوا المدونة نصب أعينهم كنموذج يحتذى به. فكانت مكانة النص القرآني فيها محدودة الأهمية. ومن أشهر تلك الموسوعات نذكر النوادر والزيادات لابن زيد القيرواني (ت 996/386).

تضييق مجال استعمال النص القرآني في كتب الفقه، واكمه تغاض عن القرآن كمصدر مباشر لاستنباط الأحكام الشرعية. فقد انغلق علماء المالكية على آراء مالك وعلى كتب الفروع، بحيث أصبح من المتعذر العودة إلى أصول الفقه، نعني القرآن والحديث، وبذلك فتح باب التقليد على مصراعيه، مع ذبوع المدونة⁽³⁾.

لم يحتج علماء المالكية من جهة أخرى على مالك عندما خالف محتوى آيتين صريحتين أشرنا إليهما، بل أنهم برروا ذلك وساندوه⁽⁴⁾.

لكن انطلاقا من الرسالة المفصلة لأبي الحسن القابسي (ت 1012/403) استنتجنا أن هذا الفقيه لا يتورع من العودة راسا إلى القرآن والسنة، دون التعرّيج على موقف مالك. فقد قال مخاطبا من سألته تأليف تلك الرسالة "فقد بينت لك ما جاء في فضل من تعلم القرآن وعلمه... كل ذلك من كتاب الله عز وجل وعما جاء عن النبي ﷺ⁽⁵⁾". أما الأحاديث التي يسوقها، فقد استقاها أساسا من صحيح البخاري ومسلم. لذلك السبب وغيره، نعتت المصادر القابسي بالأصولي.

(1) تراجم أغلبية مستخرجة من مدارك القاضي عياض، تحقيق محمد الطالبي، تونس 1968، 59.

(2) تراجم أغلبية، 93.

(3) لمزيد التفاصيل حول هذه المسألة انظر بحثنا "المذهب المالكي بإفريقية من منتصف القرن 8/2 إلى منتصف القرن 11/5" شهادة التعمق في البحث، كلية العلوم الإنسانية تونس، 1991، العنصر الأخير.

(4) انظر مثلا الخشن: طبقات علماء إفريقية، نشر الشيخ محمد بن أبي شنب، الجزائر 1332/1914، 180، وانظر مقالنا المذكور "الجهاد"، 14.

(5) القابسي أبو الحسن: الرسالة المفصلة لأحوال المتعلمين، تحقيق أحمد خالد، تونس 1986 ط 79، وهذا على عكس ابن أبي زيد القيرواني في كتاب الجامع، تحقيق عبد المجيد التركي، بيروت 1990 ط 2، 149. فقد اختتم باب العقيدة بما يلي: "وكله قول مالك فمنه منصوص من قوله ومنه معلوم من مذهبه".

ومن جملة ما تعني العودة الى أصول الفقه، التجرؤ على التعامل مع القرآن كنص للتفسير. والسؤال الذي يفرض نفسه هنا، هل تناول علماء المالكية الأفارقة الى حد منتصف القرن 11/5 القرآن بالتفسير؟ ان تم ذلك هل راعوا ما أثر عن مالك في هذا الشأن؟

النص القرآني تفسيراً :

لم يؤثر عن مالك تفسير للقرآن، بل كل ما في الأمر أنه قدم تفاسير لبعض آيات وردت مشتتة في بطون كتب الفقه لا سيما البيان والتحصيل لابن رشد⁽¹⁾. فالملاحظ هناك، ان مالكا يفتتح تفسيره عموماً بكلمة "في رأيي"، ويكتفي بذلك الرأي دون سواه. على أن تلك الآراء تكون أحياناً متفقة مع تفسير أحد الصحابة أو أحد التابعين، مثل ابن عباس أو الضحاك، وتكون أحياناً أخرى آراء شخصية، فيؤيد ابن رشد بعضها، ويدحض بعضها الآخر⁽²⁾ تهم تلك التفاسير أساساً جوانب فقهية مثل ما يتعلق بالصلاة الوسطى⁽³⁾، أو جوانب مبدئية مثل ما يتعلق بالآية التالية "سواء العاكف فيه والباد". أكد مالك في تفسير تلك الآية أن مكة فحّت عنوة، لينتهي الى أفضلية المدينة، وهو تفسير رفضه الشافعي⁽⁴⁾. أما الآيات المتشابهات لا سيما التي تهم الجانب العقائدي، فقد امتنع مالك عن تفسيرها، معتمداً في ذلك على أثر نسبه الى أبي بكر الصديق "أي سماء تظلني وأي أرض تقلني ان أنا قلت على الله ما لا أعلم"⁽⁵⁾. اشترط مالك من جهة أخرى في المفسر أن يكون عالماً بلغات العرب⁽⁶⁾. أثر عنه أيضاً رأي يفيد عدم احتياج المسلمين الى التفسير. فقد قال "الحج كله في كتاب الله تعالى، والصلاة والزكاة ليس لها في كتاب الله تفسير، ورسول الله ﷺ بين ذلك"⁽⁷⁾ بل نسب الى الاصمهاني وجوب الامتناع عن التفسير. فقد قال: "لو كان لي سلطان على من يفسر القرآن لضربت رأسه"⁽⁸⁾ واعتماداً على هذا يمكن أن نستنتج أن موقف مالك تميز بالحدّ الشديد تجاه التفسير إن لم يمنع. والراجح أن هذا الموقف أثر على علماء المالكية الأفارقة.

فباستقراء عناوين الكتب التي نسبتها كتب الطبقات لعلماء المالكية في القرن 9/3، لاحظنا غياب كتب تفسير القرآن. فقد نسبت كتب الطبقات الى محمد بن عبدوس (ت 873/260) مؤلفات مثل تفسير كتاب الشفعة وتفسير كتاب المراجعة وتفسير المواضع، وهي في جلها تفسيرات فقهية لأبواب وردت في المدونة. نسبت أيضاً الى محمد بن سحنون (ت 870/256) كتاب تفسير الموطأ⁽⁹⁾. فالعناية في التفسير تركزت لديهم على الفقه دون القرآن.

(1) جمع مكي بن أبي طالب من جهة أخرى تلك التفاسير في كتاب لم يصلنا، عنوانه: "المأثور عن مالك في احكام القرآن وتفسيره".

(2) ابن رشد: ن.م. 17/346، 394، 395، 483، 532، 18/24-202، 203، 347، 351، 353.

(3) ابن رشد: ن.م. 18/120.

(4) ابن رشد: ن.م. 17/146-147، والآية المعنية رقم 25 من سورة الحج.

(5) ابن رشد: ن.م. 17/219.

(6) السيوطي: الاتقان في علوم القرآن، بيروت المكتبة الثقافية، 1973، 2/179.

(7) ابن رشد: ن.م. 17/148.

(8) الاصمهاني: ن.م. 6/322. يتفق ابن حنبل مع مالك في هذا الموقف إذ أثر عنه انه قال: "ثلاثة كتب لا اصل لها المغازي والملاحم

والتفسير" (السيوطي: الاتقان 2/178).

(9) تراجم اغلبية، 173، 191، 341.

وعندما ساق محمد بن سحنون في كتابه آداب المعلمين أحاديث، فقد وضعها في إطار تعليم القرآن لا تفسيره. نفس الملاحظة بالنسبة للقباسي في الرسالة المفصلة. أما ابن خلدون، فعندما تحدث عن التفسير وعن علوم القرآن، فقد اشاد بدور الشرق عموما ودور الأندلس دون الحديث عن إفريقية⁽¹⁾. من جهة أخرى عرفنا ابن الفرضي على الأقل بتفسيرين في الأندلس، يعودان إلى القرن 9/3 واحد نسب إلى إبراهيم بن حسين بن خالد (ت 863/249) وآخر إلى بقي بن مخلد (ت 889/276)⁽²⁾. ثم هذا سعيد بن الحداد (ت 915/302) الذي كان مذهبه "الاختيار والنظر والمناظرة وفهم القرآن والمعرفة بمعانيه" والذي انتهى بالخروج عن المذهب المالكي، نراه يشكو حظه لأنه لم يجد بإفريقية من يهتم بدروسه في تفسير القرآن. فقد قال: "ما حرف من القرآن الا واعدت له جوابا، ولكن لم أجد سائلا"⁽³⁾.

من هذا نستنتج مدى نفور المالكية الأفارقة من علم التفسير خلال القرن 9/3. الا أن هذا النفور لم يكن مطلقا. فقد نسب القاضي عياض إلى محمد بن سحنون، وأبي الأسود القطان (ت 918/306)، وأحمد بن أحمد بن زياد الفارسي (ت 931/319) ثلاثة كتب تحمل نفس العنوان "أحكام القرآن"⁽⁴⁾. وهذا يعني أن هذا الثالث اقتصر في التفسير على الآيات التي تخص الأحكام، وبالتالي التي لها اتصال متين بالفقه. أما الآيات التي تخص العقيدة، فلا سبيل إلى تفسيرها. فقد كتب سحنون إلى عبد الملك بن الماجشون صاحب مالك، يسأله الجواب عما حدث بإفريقية "من الكلام في التشبيه والقرآن"، فذكره ابن الماجشون بأن هذه المسائل ليست من شأن أهل العلم⁽⁵⁾. وقد نظر ابن أبي زيد لهذا الموقف وأوجب الاقرار بنص مشكل القرآن "ومتشابهه". أوجب أيضا أن "نكل ما غاب عنا من حقيقة تفسيره إلى الله سبحانه" بما أن "الله يعلم تأويل المتشابه من كتابه"⁽⁶⁾، بل أنه أكد في مكان آخر عدم احتياج المسلمين إلى التفسير⁽⁷⁾. فقد تقيد جلهم برأي مالك الذي يمنع التفسير، وهو الرأي الأكثر تصلبا. هناك أسباب أخرى لتعليل تلك الظاهرة، نجدها في الموروث العلمي الإفريقي.

كان عكرمة مولى ابن عباس (ت 724/105) من أول من اهتم بالتفسير بإفريقية. دخلها في آواخر القرن 7/1 وجلس بجامع عقبة ليدرس. ورغم كونه من "أعلم الناس بالتفسير"⁽⁸⁾ فقد اتهم بالانتماء إلى المذهب الصفري. فسر شيخه ابن عباس القرآن بالاسرائيليات وقال بأفضلية مكة على المدينة، وهي أمور لا يقبل بها

(1) ابن خلدون: المقدمة، تحقيق حجر عاصي، بيروت دار ومكتبة الهلال 1983، 278-280.

(2) ابن الفرضي: تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس، القاهرة 1954/1373، 109، 16.

(3) تراجم اغلبية، 351.

(4) تراجم اغلبية، 173، 365، 385 بالنسبة لابن سحنون فقد تتلمذ لبقية بن مخلد، ولا ندري هل كان لذلك دور في اهتمامه الجزئي بالتفسير. على أنه يبدو أن تلك الكتب الثلاثة لم تلق رواجا بإفريقية. فقد تعجب ابن ناجي من نسبة كتاب بمثل ذلك العنوان، لأبي الأسود القطان، إذ أنه لم ير "مسألة نقلت عن موسى لا غربيا ولا غيره" (الدباغ: معالم الأيمان، تحقيق محمد الأحمدى أبو الخور ومحمد ماضور، مصر تونس 1972، 339/2).

(5) القاضي عياض: ترتيب المدارك، تحقيق أحمد بكير محمود، بيروت 1967/1387، 363.

(6) ابن أبي زيد: ن.م. 146.

(7) ابن رشد: ن.م. 148-149، اما القباسي فقد بدا أكثر استقلالية تجاه الموقف الذي تبناه جل علماء المالكية الأفارقة من التفسير، انظر مثلا الرسالة المفصلة للقباسي، 83، النونريسي: المعيار المعرب، تخريج جماعة من الفقهاء بأشراف محمد حجي، بيروت دار الغرب

الاسلامي 1401/1981، 93/11.

(8) المالكي: ن.م. 145-146.

مالك. روي من جهة أخرى أن القاسم بن محمد بن أبي بكر وسالم بن عبد الله بن عمر امتنعا عن تفسير القرآن⁽¹⁾. وقد تلمذ لهما أحد وجوه علماء مدينة تونس وهو خالد بن أبي عمران التجيبي (ت 125 أو 127/743 أو 745). والراجح أن التجيبي قد عرف أهل إفريقية بهذا الموقف. ويبقى الحديث عن يحيى بن سلام.

فقد دخل القيروان حوالي سنة 183/799 وتوفي بمصر سنة 200/815. ألف بالقيروان تفسيراً مشهوراً وصلنا منه حوالي الثلاثين. ولكن صعب تحديد مذهب ابن سلام الفقهي، فقد قدم في تفسيره قراءة البصرة⁽²⁾. ورغم سعيه إلى تلافي الخوض في المسائل الكلامية، بتفسير القرآن بالقرآن مثلاً، فقد بدا لنا أن تفسيره لم يلق الصدى الذي يتناسب وقيمته، لدى علماء المالكية الأفارقة. فتلاميذه الذين عرفتنا بهم المصادر لم يكونوا في جلهم من المالكية. نذكر منهم محمد بن قادم وهو حنفي⁽³⁾.

ومحمد بن يحيى بن سلام (ت 262/875) وهو محدث⁽⁴⁾. الح أبو العرب من جهة أخرى على تهمة يحيى بن سلام بالارجاج. ورغم تبرئته منها⁽⁵⁾، فقد ذكر المالكي أن سحنوناً نعتة بالمرجئ، وإن ابن وهب صاحب مالك أمر بمحو حديث ليحيى قرئ عليه، معللاً ذلك بنزعة الأرجائية⁽⁶⁾. لم يتناول علماء المالكية الأفارقة تفسير يحيى باختصار، في حين أن المصادر نسبت مختصرين لاندلسيين، وهما ابن أبي زمنين (ت 399/1008) وعبد الرحمان بن مروان القنازعي (ت 413/1022)، وهو دليل على رواج ذلك المؤلف بالاندلس أكثر مما هو عليه بإفريقية.

فالوسط الإفريقي فقهي بالدرجة الأولى، لذلك من الطبيعي ألا تروج في إطاره علوم التفسير والحديث. ولكن راجت مثل هذه العلوم بالاندلس، فلان المدرسة المالكية الاندلسية تميزت بتفتحها مقارنة بالمدرسة المالكية القيروانية التي طبعت بشخصية سحنون المتشددة⁽⁷⁾. وبسبب امتناع جل علماء المالكية عن التفسير خلال القرن 9/3، وجد هؤلاء أنفسهم عاجزين عن مواجهة كبار الدعاة الفاطميين في التعامل مع النص القرآني⁽⁸⁾. وبذلك توفر الظرف الملائم لسعيد بن الحداد ليتألق. فبفضل تبحره في علم التفسير وتضلعه في علم الحديث، وتبرزه في علوم اللغة لا سيما النحو، أمكن له أن يقارع هؤلاء الدعاة. وفي هذه الفترة بالضبط احتل التفسير مركزاً طلائعياً وعرف قفزة نوعية: فقد تم تجاوز القيود التي كان علماء المالكية يفرضونها في هذا المجال، كما التقى آنذاك نوعان من التفسير: التفسير بالرأي الجائز،

(1) جولد تسهر إجنس : مذاهب التفسير الإسلامي، ترجمة عبد الحليم النجار، القاهرة - بغداد 1374/1955، 73.

(2) هند شلبي : القراءات بإفريقية، الدار العربية للكتاب، 1983، 176.

(3) أبو العرب : طبقات علماء إفريقية وتونس، تحقيق علي الشابي ونعيم حسن الباني، تونس 1968، 199. على أن الذي عرف بحفظ تفسير يحيى، كما يحفظ القرآن، هو حنفي وهو أبو عبد الله محمد بن زرزور (الدباغ : ن.م. 248/2).

(4) الدباغ : ن.م. 145/2-146.

(5) أبو العرب بن.م. 112-113، على أن جزءاً هاماً من ترجمة يحيى خصص لهذه المسألة.

(6) المالكي : ن.م. 191/1.

(7) من مظاهر تشدد سحنون في علوم القرآن تأكيده التمسك بآراء مالك في هذا الشأن وبسننه. وكان من نتائج ذلك أن اشعاع شخصيته في هذا الميدان ظل خافتاً، وذلك على عكس ابنه مثلاً. لم تصادفنا محاولات منسوبة إلى سحنون تخص تفسير القرآن، كما كان قليل القراءة للقرآن ليلاً، وقد علل سحنون هذا المنحى بقوله: "قليل من العمل مع الورع كثير" (المالكي بن.م. 367/1)، فسحنون متفرغ كلياً للفقهاء.

(8) كمال عن ذلك انظر المالكي : ن.م. 78-79.

ويمثله سعيد بن الحداد، والتفسير الباطني أو التأويل الذي يقول به الشيعة الفاطميون ⁽¹⁾. شهدت افريقية في هذا العهد كذلك تأليف "أساس التأويل" على يدي القاضي النعمان (ت 363/974). رافق هذه المستجدات قيود فرضها الفاطميون على تدريس فقه مالك. كل هذا ساهم في جعل علماء المالكية يتوجهون إلى مزيد العناية بالنص القرآني قراءة وتاليفا، وإلى الميل إلى الزهد بالتردد على مجالس الذكر.

فقد ذكر ابن ناجي أن أبا بكر بن اللباد (ت 333/944) "لأنظيره في علم القرآن" ⁽²⁾. أما أبو حفص عمر بن مثنى، المعاصر لأبي إسحاق الجبيني فقد "كان من العلماء بالقراءة، يجيد رواية ورش" كما كان مقدما في الأعراب ومعرفة الناسخ والمنسوخ والخاص والعام والأحكام والتفسير والعربية... ⁽³⁾، بينما نسب القاضي عياض لابن أبي زيد، تلميذ ابن اللباد، كتابا في إعجاز القرآن، ورسالتين في القراءات ⁽⁴⁾. على أنه من الممكن أن ابن أبي زيد أنتج هذه المؤلفات في فترة مبكرة من حياته، أي في العهد الفاطمي، ليركز في مرحلة لاحقة على الفقه. أما محمد بن نظيف البزاز الفقيه (ت 355/965) فقد كان يحفظ كتاب "معاني القرآن" لأبراهيم بن إسحاق الزجاج (ت 311/923) ⁽⁵⁾. وليس من الغريب أن ذلك الكتاب دخل افريقية في العهد الفاطمي.

وعندما ثار أبو يزيد على الفاطميين، ساندته عدد هام من علماء المالكية. ولتبرير هذا الموقف المناهض لما ورد في كتبهم الفقهية، عادوا رأسا إلى القرآن والسنة، واعتمدوا على مرجعيتيهما ⁽⁶⁾. برزت من جهة أخرى في العهد الفاطمي نزعة زهدية لدى عدد من علماء المالكية، كان من مظاهرها الاكثار من قراءة القرآن سواء في إطار مجالس الذكر أو في الرباطات. فقد كان ابن اللباد وأبو محمد بن التبان (ت 371/981) يترددان على مسجد السبت. وعندما عوتبا على ذلك، تعلل الأول برغبته في إغاطة بني عبيد ⁽⁷⁾، بينما رد الثاني على من قال له أن التغيير بدعة بأن "الاجتماع على القاء المسائل بدعة" كذلك ⁽⁸⁾. بالنسبة للرباطات، ذكر المالكي أن أركان قصر ابن الجعد الأربعة كانت "تدوي بالقراءة الليل كله"، وكان من بين القراء هناك عمر بن يزيد الصدفي (ت 349/960) ⁽⁹⁾.

كل هذا ساهم جزئيا في ضعف الدراسات الفقهية لدى علماء المالكية آنذاك. فعندما مر دراس بن اسماعيل أبو ميمونة (ت 357/967) بافريقية، عاب عليهم "قلة الحفظ" ⁽¹⁰⁾. إلا أن عناية علماء المالكية بالنص القرآني في العهد الفاطمي، كانت لها مساهمة على الأقل جزئيا في ازدهار علوم القرآن في العهد الزييري.

(1) المالكي: ن.م، 76/2-96، تراجم اغلبية 355-357.

(2) الدباغ: ن.م، 22/3.

(3) اللبيدي: مذاهب الجبيني ومناقب محرز بن خلف لأبي الطاهر الفارسي، تحقيق. ادريس باريس 1959، 45.

(4) القاضي عياض: ن.م، 494/4، الدباغ. ن.م، 111/3.

(5) المالكي: ن.م، 467/2.

(6) انظر مقالنا المذكور "الجهاد"، 30.

(7) المالكي: ن.م، 287/2.

(8) القاضي عياض: ن.م، 524/4.

(9) المالكي: ن.م، 455/2.

(10) القاضي عياض: ن.م، 489/4.

النص القرآني قراءة:

حول قراءة القرآن، أثرت عن مالك مجموعة من التعاليم. فقد كره قراءة القرآن بالألحان، حتى لا يقع تعليمه للجواري كما يعلمن الغناء⁽¹⁾. بينما أجاز الترتيل والهد⁽²⁾. كره رفع الصوت في المسجد بالقرآن⁽³⁾، والاجتماع للقراءة بصفة جماعية "لأنه أمر مبتدع"⁽⁴⁾. كره أيضا القراءة في الطريق أو الحمام أو السوق "ألا آيات اليسيرة" أو "كان صبيا يتعلم"⁽⁵⁾. أكد بالمقابل عدم الإسراع في القراءة، والح في ذلك على التفهم⁽⁶⁾. بالنسبة للقراءات، وصف مالك مصحف عثمان بأنه "ذهب"⁽⁷⁾. حبذ قراءة نافع لأن نافعا "أمام الناس في القراءة"، ولأن قراءته سنة أهل المدينة، ثم لأن مالكا روى القراءة عنه "عرضا وسماعا"⁽⁸⁾، وهذا لا يعني أن مالكا رفض بقية القراءات السبع⁽⁹⁾.

واعتمادا على ابن الفرضي، كانت تسيطر بإفريقية قراءة حمزة الكوفية، ثم اشتهرت قراءة نافع بفضل "شيخ القراء" محمد بن عمر بن خيرون (ت918/306)⁽¹⁰⁾. وهذا يعني أن قراءة الكوفة سيطرت في الفترة التي كانت فيها السيادة للمذهب الحنفي أي ما يقابل النصف الأول من القرن 9/3، ثم رجحت الكوفة لفائدة قراءة نافع مع توسع انتشار المذهب المالكي. وإن لم يستغل سحنون منصبه في القضاء ليفرض قراءة نافع، فإن ابنه اقتصر على تحسين قراءة نافع، مع إمكانية تعليم الصبيان قراءات أخرى⁽¹¹⁾.

أما عبد الله بن طالب القاضي (ت888/275)، فقد "أمر ابن برغوث المقرئ بجامع القيروان ألا يقرئ الناس إلا بحرف نافع"⁽¹²⁾. وفي هذا تعصب، وتحريف لتعاليم مالك. هل هذا يعني أن بقية القراءات سارعت بالاختفاء نتيجة لهذا الإجراء؟ ربما يكون ذلك أن صدقنا المقدسي الذي زار القيروان حوالي سنة 980/370. فقد قال: "وأما القراءات في جميع الأقليم فقراءة نافع حسب"⁽¹³⁾. لكن الواقع هو أكثر تعقيدا. فالمصاحف التي تعود إلى الفترة التي نحن بصدددها لم تقتصر على قراءة نافع⁽¹⁴⁾. ذكر القاضي عياض من ناحية أخرى أن أبا العرب (ت945/333) "قرأ السبع" أي القراءات السبع، وأن أبا عمران الفاسي (ت1038/430) "كان يقرئ القرآن بالسبعة"⁽¹⁵⁾.

(1) ابن أبي زيد: ن.م. 196، ابن رشد: ن.م. 325/18، الوئشريس: ن.م. 362/12. بينما أجاز الشافعي ذلك في حدود.

(2) ابن رشد: ن.م. 498/17.

(3) الديباغ: ن.م. 66/2.

(4) المدونة: 112/1، ابن رشد: ن.م. 349/18، 203/17، الوئشريس: ن.م. 174، 112/11.

(5) ابن رشد: ن.م. 276، 258/18، الوئشريس: ن.م. 363/12.

(6) مالك بن انس: الموطأ رواية الليثي، 135، ابن رشد: ن.م. 332-331/18.

(7) الوئشريس: ن.م. 111/12.

(8) ابن الجزري: غاية النهاية في طبقات القراء، بيروت 1982/1402 ط 2، 3/35-36، 333-330.

(9) القابسي: ن.م. 180.

(10) ابن الفرضي: ن.م. 112/2.

(11) محمد بن سحنون: كتاب آداب المعلمين، تحقيق حسن حسني عبد الوهاب، تونس 1972، 102.

(12) تراجم أغلبية، 213.

(13) المقدسي: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ليدن بريل 1967 ط 2، 238.

(14) هند شلبي: ن.م. 205، 193.

(15) القاضي عياض: ن.م. 704/4، 336/3.

هذا بالنسبة لتعامل علماء المالكية مع القراءات. أما العامة فيبدو أنها كانت خلال 10/4 متعصبة لقراءة نافع. فقد احتج رجل على امام صلى القيام وقرأ فيه بقراءة أبي عمرو وهي قراءة البصرة، وذم ذلك الرجل تلك القراءة، وتنكر لذلك الحديث المشهور الذي مفاده أن القرآن نزل على سبعة احرف. فافتى القابسي في المسألة وسوى بين القراءتين⁽¹⁾.

وانطلاقاً من مواقف علماء المالكية من التردد على مجالس الذكر، يمكن أن نتعرف على آرائهم في رفع الصوت بالقراءة في المسجد، وعلى آرائهم أيضاً في القراءة الجماعية للقرآن. فقد انقسموا الى مجموعتين: مجموعة عارضت تلك المجالس نذكر منها سحنون، ويحيى بن عمر (ت 289/901) الذي بالغ في التنديد بها، وحمديس القطان (ت 289/901) وابن أبي زيد وأبا عمران الفاسي، وأخرى ساندت تلك المجالس نذكر منها أحمد بن معتب (ت 277/890) وأبا جعفر القمودي (ت 324/935) وأبا بكر بن اللباد، وربيعة القطان (ت 334/945) وأبا محمد بن التبان وأبا الحسن القابسي. على أن هذين الآخرين انتهيا بالكف عن التردد على تلك المجالس⁽²⁾.

والاجتماع للقراءة يرافقه عموماً قراءة القرآن بالالحن. يؤدي هذا النوع من القراءة الى التواجد عند السماع، فيغنى على البعض منهم، بل مات أحدهم وهو أحمد بن معتب، فاطلق عليه "شهيد القرآن"⁽³⁾ ويبدو أن القراءة بالالحن قد شاعت بافريقية، فظهرت بها اصوات مثل الحن الحسني. وقد كان بعض العلماء يستدعون القراء قصد الاستماع اليهم، مثل أبي خالد عبد الخالق العابد، من أصحاب البهلول بن راشد، قرأ له سحنون الدباغ⁽⁴⁾، كما قرأ ابن أخت الغساني (ت بين 350 و 360/961 - 970) لأبي إسحاق السبائي (ت 356/966) فأغمي عليه⁽⁵⁾ وإن كره ابن سحنون التحجير عند القراءة أي تحسين الصوت⁽⁶⁾، فان ابن أبي زيد حرم "قراءة القرآن بالالحن المرجعة كترجيع الغناء"⁽⁷⁾، أما القابسي فيبدو أنه اكتفى بالقول إن "الماهر بالقرآن يؤمر بترتيبه"⁽⁸⁾.

وإن أبدى القابسي وابن أبي زيد تمسكاً بموقف مالك حول قراءة القرآن في السوق أو غيره⁽⁹⁾، فان

(1) الوئشريسي: ن.م. 216-217، وحول القراءة بالشاذ وموقف أبي الحسن اللخمي (ت 478/1085) وابي عبد الله المازري (ت 536/1141)

انظر 110، 111، انظر كذلك ص 69-70 حيث كفر المسلمون بغرناطة بعضهم البعض في القرن 8/14 بسبب هذه المسألة.

(2) بالنسبة لابن التبان والقابسي انظر القاضي عياض: ن.م. 519/4، 524، الدباغ: ن.م. 3/141-142.

(3) الخشني: ن.م. 138-139، تراجم اغلبية، 256. وقد سئل انس بن مالك عن يصعق عند سماع القرآن فقال "ذاك فعل الخوارج" (ابن

الجزوي: تلبيس ابليس، بيروت دار الكتب العلمية (1407/1987 ط 2، 286)، أما سحنون فقد بكى عند سماع بعض الايات (تراجم

اغلبية، 124، الوئشريسي: ن.م. 11/79)، بينما اشار القابسي في احدى فتاويه الى "رجل من اهل القرآن كانت جنية تصرعه

(الوئشريسي: ن.م. 11/93).

(4) أبو العرب: ن.م. 141.

(5) المالكي: ن.م. 2/475.

(6) ابن سحنون: ن.م. 104.

(7) ابن أبي زيد: الرسالة، بيروت دار الفكر 1401/1981، 305.

(8) القابسي: ن.م. 83.

(9) ابن أبي زيد: الرسالة، 323، القابسي: ن.م. 84.

سحنون ابدى نوعا من التحفظ اذ أجاز "أن يقرأ الراكب والمضطجع"⁽¹⁾. قدم سحنون من جهة أخرى القراءة في المصحف على القراءة بالحفظ⁽²⁾، بينما جعل القابسي نسيان القرآن بعد حفظه "عقوبة" من الله⁽³⁾، وفي هذا تأكيد منه على قراءته. وحتى يختلط القرآن بلحم ودم الانسان⁽⁴⁾، أوجبت المدرسة المالكية القيروانية البدء بتعليم القرآن للصبيان في الكتاتيب⁽⁵⁾، وفي هذا عناية ظاهرة بكتاب الله. الا أن هذه العناية تبدو مركزة أساسا على تلك المرحلة، إذ أن الطالب يتوجه فيما بعد الى دراسة الفقه، وفي هذا أكثر من دلالة.

وعند قراءتهم للقرآن، يقتصر علماء المالكية على القليل منه، أي "ما تيسر" يقول ابن أبي زيد "ومن قرأ القرآن في سبع فذلك حسن، والتفهم مع قلة القراءة أفضل"⁽⁶⁾.

ولئن منع مالك تفسير القرآن في بعض الروايات، فقد أكد بالمقابل قراءته مع التفهم، وبهذا أمر عبد الله بن طالب أحد قضاته المحليين بطرابلس⁽⁷⁾، وبه أخذ القابسي في فترة ما بعد أن كان يختم القرآن بين الظهر والعصر⁽⁸⁾.

هناك من المالكية من كان يختم القرآن كل ليلة مثل عبد الله بن خليل التونسي (ت 889/276) وعبد الوهاب بن نصر (ت 941/330)، وأبي محمد عبد الله المعروف بالغيمي الفخار (ت 928/316)، ومحرز بن خلف (ت 1022/413). وهذا يعني أنهم لم يعتبروا بتعاليم مالك المشهورة في هذا الشأن⁽⁹⁾، ونحو منحى زهديا. وإلى هؤلاء يمكن أن نضيف ربيع القطان تلميذ ابن اللباد. فقد كان "عالما بالقرآن وقراءته وتفسيره ومعانيه". ترك الفقه وترهد وتفرغ لقراءة القرآن" وتفهمه على طريق أهل الإرادة"⁽¹⁰⁾. نظر يوما الى المدونة، فقال: "لقد طال ما شغلتنني عن الله عز وجل وذكره"⁽¹¹⁾. فذكر الله لديه مقرون بقراءة القرآن، والتفرغ لكتب الفقه مقرون بالانشغال عن الله. وهو رأي لا يشاطره فيه بقية علماء المالكية.

فعندما سئل ابن أبي زيد أيهما أفضل تعلم القرآن أو حج التطوع، قال بأفضلية حج التطوع. أما أبو بكر بن عبد الرحمن (ت 430 أو 432/1040-1043) فقد ذهب الى "أن دراسة العلم أفضل من قراءة القرآن، لأن القارئ اذا لم يعلم أحكامه وتفسيره لم يفده القرآن تلاوة". وهو رأي دافع عنه المازري فقال ان تعليم الفقه "أكد من قراءة القرآن الزائد على الفاتحة"⁽¹²⁾. وهذا يعني ان دراسة الفقه

(1) ابن أبي زيد: كتاب الجامع، 195.

(2) الدباغ: ن.م. 254/2.

(3) القابسي: ن.م. 79.

(4) ابن سحنون: ن.م. 81.

(5) وهي طريقة انتقدها ابن خلدون في مقدمته.

(6) ابن أبي زيد: الرسالة، 324، كتاب الجامع، 196.

(7) المالكي: ن.م. 479/1.

(8) القابسي: ن.م. 83، الدباغ: ن.م. 138/3.

(9) ذكر ابن أبي زيد في كتاب الجامع، 195 ان مالكا استجد ختم القرآن في ليلة، وهي رواية شاذة

(10) القاضي عياض: ن.م. 323/3-325.

(11) المالكي: ن.م. 325/2.

(12) الونشريسي: ن.م. 357-358، وانظر كذلك

في العهد الزيري عادت لتتصدر مركزا طلابيا أمام علوم القرآن، بعد أن كانت عرفت نوعا من التراجع في العهد الفاطمي.

والقول بأولوية الفقه على القراءة لا يخلو من تكريس لواقع اجتماعي. فمنزلة الفقيه أرقى اجتماعيا من منزلة القارئ، بل أن نفوذه كان أوسع في الأوساط السياسية مما هو عليه بالنسبة للقارئ.

وكرد فعل على ذلك، أصدر المتحمسون للنص القرآني تعاليم تفيد أفضلية قراءة القرآن على غيرها. ذهب مثلا أبو بكر بن أحمد القرشي أحد المعاصرين لمحرز بن خلف إلى أن قراءة القرآن أفضل من الذكر. وتجسما لهذا الرأي بادر محرز بن خلف بسن قراءة القرآن بعد صلاة الصبح، وهو أول من فعل ذلك بافريقية⁽¹⁾. أكد بعضهم الآخر فضل آية على أخرى أو سورة على أخرى عند القراءة، وهي ظاهرة كان رفضها مالك بن انس⁽²⁾، وأيده في ذلك أبو الحسن القابسي⁽³⁾.

هناك من ذهب إلى أبعد من ذلك، ووضع أحاديث في فضل سورة على أخرى. ظهر ذلك بالشرق. وعندما سئل أحدهم عن سبب ذلك قال: "أني رأيت الناس قد عرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي ابن اسحاق، فوضعت هذا الحديث حسبة"⁽⁴⁾.

هناك من جهة أخرى من عمد إلى تحبيس المصاحف على المساجد وخاصة على جامع عقبة⁽⁵⁾، قصد التشجيع على قراءة القرآن.

كل هذه المبادرات وغيرها، ساهمت بصفة فعلية في ازدهار علوم القرآن في العهد الزيري. لهذا السبب كثرت تراجم القراء في كتب طبقات المالكية بالنسبة لذلك العهد، وظهر انذاك أكبر المقرئين بافريقية نعلي محمد بن سفيان (ت 415/1024) ومكي بن أبي طالب (ت 437/1045) وأبا العباس أحمد المهدي (ت 440/1048). ولئن ألفت ثلاثتهم في علوم القراءات، فإن مكي والمهدي ألفا حتى في التفسير⁽⁶⁾.

ويسبب تأكيد هيمنة الدراسات الفقهية على العلوم القرآنية، لم يجد القراء مجالا واسعا للتألق. وإن اكتفى بعضهم بخطة مؤدب، فقد عمد بعضهم الآخر إلى التخلي عن الإقراء والتفرغ للفقه. ويقدم القابسي أحسن مثال عن ذلك. فقد تخلى عن ميزات ثلاث لازمت جل القراء عبر فترتنا: تعليم القرآن للصبيان، التردد على مجالس الذكر وختم القرآن في سويغات. وبذلك أمكن له أن يتقمص حلية الفقيه.

نفس المسيرة تقريبا مر بها أبو عمران الفاسي، مما مكّنه من نيل حظوة سواء في المجتمع الافريقي أو في الأوساط السياسية.

أما من اختار التبحر في علوم الإقراء، فلم يجد بدا من الهجرة إلى خارج افريقية، وهناك، أمكن له أن

(1) مناقب محرز، 141-142، ويبدو أن القابسي قد قبل على مفض تلك السنة (الونشريسي: ن.م. 11/169)

(2) السيوطي: الانتقان 2/156.

(3) الونشريسي: ن.م. 11/170

(4) السيوطي: الانتقان 2/155، 156.

(5) انظر مقالنا "أحاباس بافريقية وعلماء المالكية إلى منتصف القرن 12/6 سوف ينشر بالكرامات التونسية.

(6) القاضي عياض: ن.م. 4/712، الديباغ: ن.م. 3/156، ابن الجزري: ن.م. 2/309-310، السيوطي كتاب طبقات المفسرين نشر أ. مورسني، طهران 1960، 5. وقد احسنت هند شليبي التعريف بهؤلاء القراء في رسالتها المذكورة، انظر الباب الخامس الخاص بالتراجم.

يلقى الحظوة اللائقة بمقامه. فقد هاجر مكّي بن أبي طالب الى الاندلس سنة 1002/393 وتولى بجامع قرطبة الصلاة والخطبة. ثم اقتصى اثره المهدي سنة 1038/430، بينما خرج محمد بن سفيان من افريقية وجاور بمكة وتوفي بالمدينة. فالوسط الافريقي فقهي مالكي بالدرجة الأولى.

ساهمت افريقية بعدد من المؤلفات في القراءات وهي المنسوبة أساسا الى مكّي بن أبي طالب وأبي العباس المهدي. ساهمت كذلك بمختلف أنواع التفسير: تفسير بالمأثور يمثلته يحيى بن سلام ومكّي⁽¹⁾، تفسير بالرأي الجائز يمثلته سعيد بن الحداد، تفسير لغوي فقهي يمثلته المهدي، تفسير باطني يمثلته النعمان، ومحاولات تفسيرية على الطريقة الصوفية لم تصلنا، نسبها القاضي عياض الى ربيع القطان. الا أننا لو أمعنا النظر في أصحاب تلك المؤلفات لاستنتجنا أن تكوين عدد منهم لم يكن افريقيا محضا، هذا اذا استثنينا ابن الحداد. فابن سلام هو بصري منشأ وتكويناً. أما مكّي فقد خرج من افريقية للطلب وهو في الثالثة عشرة من عمره⁽²⁾، وقد تراوح تكوينه بين القيروان والشرق والاندلس وبالنسبة الى مؤلفاته الكثيرة، لم يكتب منها بافريقية الا القليل.

ولو حاولنا تصنيف هؤلاء المؤلفين حسب الانتماء المذهبي، لاستنتجنا أن عددا هاما منهم لم يكن من المالكية: يحيى بن سلام، سعيد بن الحداد، النعمان، وربما كذلك ربيع القطان عندما تصوف ونبذ المدونة.

اذا ذكرنا من جهة أخرى بان الوسط الافريقي هو فقهي مالكي بالدرجة الأولى، يمكن أن نستنتج أن افريقية لم تكن عموما أرضا مفضلة لتألق علوم القرآن.

فقد أعطى علماء المالكية الأولية للدراسات الفقهية سواء في العهد الأغلبى أو العهد الزيري⁽³⁾، وذلك الى حدّ أن أحد تلاميذ سحنون وهو اسحاق بن ابراهيم بن عبدوس (ت 879/266) شكاه جاره الذي يقرأ القرآن ليلا وبصوت مرتفع، فيسهره⁽⁴⁾.

ولئن علل المازري فضل الفقه على قراءة القرآن⁽⁵⁾، فإننا نراه في مكان آخر، وبالمقابل، يعظم القرآن فيقول فيه "ان القرآن قاعدة الاسلام وقطب الأحكام ومفرغ أهل الملة..."⁽⁶⁾.

وانطلاقا من هذا كأننا بعلماء المالكية تبنا موقفا مزدوجا تجاه النص القرآني: كأننا بهم تجاوزوه في

(1) اقدم تفسير على البسيطة وصلنا، منسوب الى يحيى بن سلام.

(2) ابن الجزري : ن.م. 309/2، بينما جعل ابن ناجي رحلته الى الشرق وهو في العشرين من عمره (الدباغ : ن.م. 171/3-172)

(3) بالنسبة للعهد الفاطمي، لاحظنا أن غاية المالكية بالنص القرآني كانت أهم، وقد فسرنا ذلك بالتجربة الصعبة التي مروا بها عند مواجهتهم للفاطميين.

(4) الدباغ : ن.م. 253/2.

(5) يبدو أن جل علماء المالكية قد احتفظوا بهذا الموقف الى ما بعد العهد الزيري. وان صدقنا البيهقي، فقد اتى محمد بن تومرت (ت 1129/524) وعرفهم "بالسنة وبين لهم الكتاب العزيز" اخبار المهدي بن تومرت، تحقيق عبد الحميد حاجيات، الجزائر، 1975،

(34)، ثم بالنسبة الى شروط الاجتهاد، استنتج المرحوم سعد غراب أن الاصوليين لا يشترطون على المجتهد معرفة جميع الكتاب، بل يكتفون بآيات الاحكام وعددها حوالي خمسمائة، ولا يشترطون حفظها عن ظهر قلب (العامل الديني والهوية التونسية، تونس الدار التونسية للنشر 1990، 88).

(6) الونشريسي : ن.م. 92/12.

بعض الجوانب مثلا على مستوى مؤلفاتهم الفقهية، وكأننا بهم في جوانب أخرى بالغوا في تكريمه، مثلا عندما الحوا على عدم قراءته بالالحن .

ألا يعني هذا أن تصرفهم الأخير مع النص القرآني اتى كتغطية على تصرفهم الأول معه؟
إلا أن ازدواجية ذلك الموقف يمكن استخلاصها لدى مالك ذاته أيضا . فقد بنى مالك مذهبه على أصول كان للرأي في بعضها دور لا يستهان به، ونادى بالآخذ بها، وقال من جهة أخرى " ان استطعت أن تتخذ القرآن اماما فافعل فهو الذي يهدي الى الجنة" ⁽¹⁾ . والراجح أن هذا الجانب قد ساهم كثيرا في تنوع مواقف علماء المالكية من القرآن .

ولئن ركز جل هؤلاء على الفقه، فان ذلك لم يكن على حساب القرآن فحسب، بل كان ذلك أيضا على حساب الحديث . الحديث كمصدر لاستنباط الأحكام بصفة مباشرة، وبدون وساطة مالك . الا أن أبا الحسن القابسي، تميز من بين علماء المالكية بمحاولة اعادة الاعتبار الى ذينك الاصلين، رغم أن صفة فقيه قد غلبت عليه في الآخير .

(1) ابن أبي زيد : كتاب الجامع، 195.

